

نفس العناية وهو فاعل كل شيء لكن انما ثبت ان الفاعل نفس العناية لو ثبت ان الفاعل
 لغرض متكمل كما ذكرنا لا يقال لما كان الفاعل نفس العناية فيتعيل كونه غائبة بكونه ^{علا}
 تعيل لشيء لنفسه لا نقول الاتحاد في الوجود واول تعيل بحسب التعارض في العقل فلا
 محذور انتهى.

وثانيا ان هذا لا يراد به ان يشار اليه الرئيس في الاشارات من مستلزم
 الخلف من عدم كونه غنيا وملكاً ولكن بجانب عقربا لم يلم به مشاغل الفقه والاشياء
 وارثا والعامة من العباد ولا معان النظر في غامضات المسائل الفلسفية مراعيتها فلا
 او متغا فلا الاتري لى تقرير دليله في المحاكمات للرازي تقريره ليدل ان يقال
 لو كان فاعلاً بالقصد والارادة كان ذلك الفعل اولى به من الترك فانه لو تساوى
 الفعل والترك بالنسبة اليه استحتم منه ترجيح الفعل على الترك ولو كان ذلك الفعل
 اولى به من الترك فهو يميل تلك الاولوية ويحصل بذلك الفعل ولو كان كذلك كان
 مستكلاً بفعله ولو كان مستكلاً بفعله يلزم ان لا يكون غنيا ولا ملكاً ولا جواداً انتهى
 فيعلم ان محصل الايراد في هذا المقام ان المنع من الواجب انما هو الارادة الزائدة
 ايجوائية لاستلزامه المحالات ولم يثبت المختار هو الارادة والاختيار الذي هو عين
 الذات الواجبة حقيقة على ما في فصوص الحكيم الفارياي من قوله واجب الوجود عظم
 كلمة قدرة كلة ارادة كلة فلا تاني بين الحكيم من المحاكمات على ما يمكن ان توهم ذلك
 ظهر ان شئى الاولوية وعدمها على ما في الاعتراض مرتفعان اذا كان الغرض والعناية

من الفعل الارادة والاختيار عين فجات الفاعل الجاعل الغنى الملك الحق لمبين الكيفية
 هذه لفعل على هذا التقدير فقد مر الجواب عنه في كلام الشيخ من العناية ولما لم يكن
 يسهل فهم هذه المقاصد من الفلسفة الالهيّة على هؤلاء القوم فلا بناه بالتكثيرات اذا
 رأيتهم ينادون من مكان محقق ولا يبالون بالمطلب الدقيق فلا بأس اذا شرحناه من
 كلام الفاضل الرازي في المحاكمات حيث قال في شرح الكلام الاشارات المنقول
 اولاً من قوله لا تجد ان طلبت مخلصاً لم كان سائلاً يقول قد علمنا ان المبدأ الاول
 لا يفعل لغرض في السافات ولا شك ان صدور الموجودات على الترتيب والنظام
 اللائق بهما ليس بحسب الطبيعة والجزاف والاتفاق فصدرها من المبادئ العالمة على
 ذلك الوجه باي وجه تصور اجيب بان ذلك لعناية الباري بها وهي تشتمل ذلك النظام
 اللائق في العلم السابق فان الباري حاصر لسائر الموجودات مع اوقاتها المترتبة حتى
 انه حاصر لكل موجود موجود في وقت فكل الموجودات فائضة عنه في اوقاتها كما هي
 حاضرة وقال العلامة الخي في كشف الغوائد في شرح قواعد العقائد قالت الحكماء ان علمه
 يشمل عليه فعل من المصلح سبب لصدور ذلك عنه لانهم لغوا الارادة والغرض عنه
 قور وعليهم وجود العالم على نظام الاكمل فلو لم يكن لغرض وغاية امتنع وقوعه وانما كذلك
 وتخلصوا بان علمه باشماله على المصالح والغايات سبب لا يجاوه عنه فان العلم لفعل هذا شأنه
 وعلمه فعله بفعل لا انفعالي وهذا العلم الفعلي من حيث انه مبدأ للفعل قدرة ومن حيث
 اتفعله بالموجودات على الوجه الاصح ارادة والارادة هي العناية ولا تعدو ههنا الا باعتبار

القیاس العقلي انتهى كلامه واما مسأله علم الواجب حل شایه فیاتی تحقیقه ان شاء الله
 العزیز الحکیم و ثانیاً فقد کان هذا الوهم مع الجواب عن المذکور فی کتاب عین
 البصیرین للعلامة العارف مولانا محمد حسن الكاشانی ولكن هذا الجواب انی له فرجه
 قریط النظر علی تلك المجلات و لتطلع الی تلك التحقیقات هذه عبارة توقفت ظهوره
 سبحانه ذاتاً و صفة علی فعله تعریاتی عناره الذاتی لان فعله و ان كان امر ما غیر
 ذاته من جهة و لكن موجود بوجوده واجب بوجوده غنی بعناه و هو سبحانه مستقل فی
 افاوته فهو من حیث استغناؤه به سبحانه و استناؤه الیه لا یکن فرض عدمه من
 حیث فقره فی حد نفسه لاشیء محض لا یعلق به إضافة و لا منظرية فبا یحیقه ظهوره
 ذاتاً و كما لا و انما هو بذاته لان العیر من حیث هو غیر من حیث اعتباره فی
 نفسه غیر موجود و من حیث هو اثر من آثاره و لمست من افواره مرتبطة باللیزر
 امر او راد ذاته علی ما دریت و هو من هذه البیئنة متعلق لا إضافة و منظر بحاله و كما
 و بهذا الاعتبار هو كما لا إضافة الیه حاصلان من نفس وجوده و نفس وجوده بلا خلقة
 شئی آخر فی انتم و سیاتیک مزید التوضیح فی ان شار الله و رابعاً ان یقی
 ہنا شق اسر و ہوان صدر الفعل منه تعری لا ہما جہ بذاته الذی ہو عین ذاته و
 بافعال من حیث صدور ہامنه لا تعرض و غایة حتی یستلزم سوال الاولیة و
 عدما و قد شرنا الیہ فیما سبق قال صدرنا الیہن فی کتاب المبدأ و المعاد و لما
 علم ذاته تعری الذی ہو اصل الاشیا باصل علم کیون مبتجاً بذاته اشداً لا بہتلیج و من

يخرج بشيئ بفتح بجمع ما يصدر عن ذلك الشيئ من اجل انه يصدر عن ذلك الشيئ فالتوابع
 يريد الاشارة للاجل ذواتها من حيث ذواتها بل لاجل انها صدرت عن ذواتها تعالى
 فالعناية بهذا المعنى في الابدان نفس ذواته وكل ما كان فاعلية شيئ على هذا السبيل يكون
 فاعلا وفاعلة معان ذلك الشيئ ولو كانت اللذة فينا شاعرة بذاتها فكانت فاعلة و
 فاعلة معا وما وجدني كلامهم من ان العالي لا يريد السافل ولا يلتفت اليه في فعله
 والا لزم ان يكون وجوده له اولي من عدمه والعلية لا تشكل بالعلول لا يناني ما ذكرنا
 اذ المراد من الارادة والاتفات لمستحقين عن العالي بالقياس الى السافل هو ما يكون
 بالذات لا بالعرض فلو احب الواجب مفعوله واراده للاجل كونه اثر من آثار ذواته
 ورشحاته فيضه لا يلزم ان يكون وجوده له بجهة وخير ابل بجهة انا هي بما هو محبوب
 بالذات وهو ذواته المتعالية التي كل كمال وجمال رشح وفيض من جماله وكماله فلا يلزم
 من اجهلته وارادته له استكماله بغيره لان المحبوب المراد بالحقيقة نفس ذاته التي لو ان
 قد بالعناية في تكرير هذا الدرس بعبارات رائعة متنوعة فقد ابلغنا في البلاغ ولم يبق
 للشك في نفس الامر سماع ولا علينا اذ لم يفهموا ولم يتدروا فيشكلوا ويشكوا ومن الله
 التوفيق قال وايضا الواجب محتاج في ايجاد حادث الى امر حادث آخر واستعداد
 مادة كما قلتم والاحتياج في الفاعلية غير مستلزم للنقصان فكيف يكون الاحتياج
 فيما الى العرض مستلزما له وهكذا الكلام في ايجاد العرض الى المحل والكل اسل الجزر
 اقول العجب ان لم يفرق بين احتياج الفاعل والقابل فان الحوادث الزمانية

منقولة الى المادة والمدة على ما برهن في مقام نقص في ذواتها وقا عليها فيحتاج الى
 الاستعدادات الهيولانية في قبول قبض الوجود من المبدأ القياض بالنقص في فاعلية
 لانه تام وفوق التمام هذا في الكائنات دون المبدعات والمكتفيات وهذه مسألة مشهورة
 من الحكمة كثر دوراتها على الاسن الاقلام وتناولتها ايدي الطلبة والاعلام فبايقان
 على زمان يعترض فيه على مثل الشيخ الرئيس من ظهرت مباهلة وناقاة او منافرة
 ومساواة من الفلسفة الى هذا الحد على النحو من العوام قال واما ما قال المحقق الطوسي
 من ان قوما من المتكلمين يعللون افعال الباري تعالى بحسن او قلا ياتي ما ذكرناه لا
 ليس مرادهم ان الله يفعل بحسن بطلب منفعة المديح او للخوف والخذر عن توجبه الذم
 بسبب كمال مرادهم هو ما ذكرنا من ان صدور الحسن عن الحكيم لغنى واجب وعدم
 صدور منتهى مطر ليس الباعث له على الصدور والعللة الغائية جلب منفعة المديح
 الى نفسه والخذر عن الذم ليلزم ما الزم عليهم شيخ واتباعه والمراد ان يصل المنفع
 الى الغير حسن كاف لرحمان صدور الفعل عن الحكيم وان كان ينطو الى الحكيم ذوات
 صدور الفعل وعدمه ساديين وهذا بنا على ان الرحمان كاف في صدور الفعل كما
 مر ذكره غير مرة وقد ظهر من ههنا ان قال الشيخ نتائج ما يقال من ان الاموال الغنية
 اه كلام اقناعي لا يقال مبشلا الاذكياء وايضا ظهر من ما قال شيخ في بيان معنى
 ايجو فلا نطول الكلام بذكره اقول قد تكلمنا على معنى الحكمة والوجوب فيما قبل فتذكرتم
 نقول ههنا فيه اما اولافا نسئله انه لو لم يفعل هذا حسن كان يتوجه اليه الذم ام لا

والاول يرجح محصله له انه فعله ليحترز عن توجبه الذم ليس فيه فيعود السؤال وسئل
 الاعتلال وعلى الثاني فيضد اعتقاد به بحسن وابقع لعقليين قد آمن به وثانيا ان
 صدور الفعل عنه لا يخلو من ان يكون بالذات او بالغير والاول وضع البطلان لان
 تعدد الواجب الثاني ليس لا يمكننا بالذات وسيجعل ترجيح له احد الجانبين لا يرجح
 بطلان استرجيح من غير مرجح على تسليمه ايضا فيج فيعود السؤال في يرجح ويؤول
 له نقص او الاشكال كما اوضحه الرئيس وثالثا ان قوله بعد الاعتلالات الكثيره
 الاطالة والمراد ان يصل النفع له بغير حسن اه لا يحصل له اصلا فانه اذا وصل
 دعوى فيكلمه وهو غير مفيد في مقام الاستدلال تبه در ابعانه اذا كان مولعا
 بالاعتراض واطلا في لفتح على الحكماء والاجلاء وقد كان قاصرا عنه بنفسه فلم
 ينظر في الاسفار الحكيمه ولم لم يستعين في تحصيل هواه بها لينظر ببعض الشكوك والشبهات
 القوية عليهم الاثر في كلام الفاضل مرزا جان الباعنوي في حاشية المحاكمات
 على شرح الاشارات على قول شارحه الحكيم الاجل الطوسي فانه ان فعل كان ما هو
 حسن في نفسه حاصل آه اقول فيه بحث لانه ان اريد ان من لفعل فعل لا حسن كان
 يحصل له من فعله عين صفة حقيقية على ما يدل عليه قوله ويظهر من ذلك ان
 صفتين قد يستفيد بها ذلك الشيء من فعله فذلك غير مسلم بل لم يكن ههنا الاكون
 فعله حسن فلم يكن الا حسن كان صفة لفعل بالذات وكان وصفا للفعل بالعرض على
 طريق وصف الشيء بحال متعلقة وان اريد ان نفس لفعل متصف بحسن فاللازم افتقاره

في تحصيل حسن فعله الى ان يفعل حتى يتصف بالفعل بصفة حسن ذلك لا ياتي في الغنى
 فان قلت تختار الاول ونقول لا شك ان من يفعل فعلا حاصرا متصفا بانه يحق
 للمدح واستحقاقه للمدح صفة كمال حقيقي له قلت استحقاق المدح لا سلم انه صفة حقيقية
 بل هو صفة عارضية للشئ بالقياس الى المدح لانه كلامه اقول ان هذا القول
 لا يصح به والتشكيك لم يتدبرني عبارة الاشارات وشرحه من قوله اعلم ان الشئ
 الذي انما يحسن به آه فان محل النزاع هو قول المتكلم باستفاضة الواجب اولوية فيها
 ولا علاقة بها لا يراوه هذا لانه لا يخلو اما ان يستفيد الاولوية على ذلك التقدير ام لا
 وعلى الثاني فنعم الموافق وعلى الاول فيسلم النقصان فيه نعم كما قرره ثم ساك
 طريق المكابرة في انكار كون استحقاق المدح بالفعل بحسن صفة حقيقية للفاعل وجوبه
 صفة اضافية بالقياس الى المدح ولم يدان المدح بهما يتاخر وقوعه عن نفس الاستحقاق
 بل يمكن ان لا يتحقق المدح اصلا مع تحقق الاستحقاق في نفس الامر فلا يكون من
 الاضافيات حقيقة وهو ظاهر وخامسا قوله لا يعتال بشك الاذكياء انما اعتد في
 الفاضل العلامة الفخر الرازي الذي وضع هذا الكتاب لقدحه فانه قال في شرح الاشارات
 بعد التشكيكات الكثيرة على كلام الرئيس ههنا فنظر ان الحق غير بانية ولكنها خطابية
 من باب الطامات انتهى ولكن قال الحكيم الابل الطوسي بعد ذلك اشكوك في
 الحق والحكم بان هذا البيان افاغى من باب الطامات وليس مفوض الى من نظر
 في الكلامين والصف انتهى ثم لا يذعن عليك بطلان شبهة المتكلم من ان الفعل

حسائی نفسہ قد وقع مراراً فی شرح الاشارات للحکیم الطوسی قد عرضنا عن نعتہ بجدہ
 و ما للاختصار و الحق ان کون الفعل حسائی نعتہ لا یرفع السؤال اصلاً لان للسائل
 ان یعود و یقول ان ایصال النفع الی غیره ان کان حسائی نعتہ ولكنه لا یجوز
 ما ینکون اولی بالنظر الی الواجب لم لاویجری الکلام فی الثقیین كما تقر غیر
 مرة و اوضح فی شرح الاشارات القدیمة بقوله لا یقال لم لا یجوز ان یقال الفاعل
 بالارادة انما فعل ذلك الشئ لانه فی نفسه حسن لانه ینتفع منه کما لا یتفعا و
 یقال انما فعله لنتفع عائد الی غیره لانا نقول الاتیان بذلك الحسن ینترج و یجده
 و عدم الاتیان به یوقعه فی استحقاق الذم و یعود الی اشکال و لما ثبت
 ان کل فاعل بالارادة فانه یسکمل بما یفعله ثبت انه لا یجوز ان یفعل العالی لاجل
 الی فل شئنا و الا لکان العالی مستکلاً بالی فل فیکون الشریف مستکلاً بالی
 و هو محال انتہی و سادسا ان قوله بکفارة الرجحان غریب منه لانه قد اقيم البرهان
 علی بطلان الاولویة الذاتیة و قد شہدناہ فی کتاب المشاہد و ان الشئ ما لم یجب
 لم یوجد فهو فی هذه المجاداة قد صدق عن منہج الحکمة و البرهان کثیرا کثیرا

تذیل جمیل

ثم ان الفاضل الشیرازی قد زعم فی حاشیة المحاکمات علی شرح الاشارات
 بتعالقها لنتفع لنتفع الی ان الحکماء لا یقولون بحسن و لنتفع لنتفع علی خلاف
 میرزا جان ۱۲

شرح الاشارات للحكيم الاجل الطوسي والمحاكمات للفاضل نقشب الرازي وبناه شبهة
 غير وثيقة محصلها ان القول بحسن ولفج عقليين ينافي مسلكتهم من نفى الغائية والغرص
 عن فعله لان الواجب قد فعله مع الاستحقاق لم يوجع والاحترار عن الازم وهو
 بالعرض والغائية اقول في نظر لانه قد تقرر من الفرق بين الغائية والعلية الغائية
 وقد تكرر استحالة كون فعله معللا بالعلية الغائية بوجوه واضحة لم يبق ريب في رايته
 اصلا وحيث فكيف يعلم كون فعله معللا باستحقاق لم يوجع ولكنه لا ينافي صدور الفعل
 احسن منه فان احسن صنعة ذاتية لازمة لذلك الفعل فيكون مجموعا بالعرض كحصول
 اللوازم تبعاً للملزومات وقد صدر منه تعرباً بحكمة والعناية فلا يلزم المناخاة بل للفتى كما
 قدم تقريره غير مرة ولذلك استند بحكيم الاجل الطوسي في مسألة عدم اخلال الواجب
 بالواجب في عدم فعله اذ يوجب بالحكمة والعناية حيث قال في قواعد العقائد ان الواجب
 لا يخل بالواجب العقلي ولا يفعل الصبيح العقلي لئلا يتبدد وانما يخل بالواجب ويرتكب الصبيح
 جاهل او محتاج وقال العلامة الخليلي في شرحه قالوا ايستغنى من الله ان يفعل قبيحا او يخل
 بواجب لان حكمته ينافي ذلك فان فاعل الصبيح والخل بالواجب اما ان يفعل ذلك
 مع علمه او لا والثاني جهل والله منزّه عنه والاول يلزم منه اما الاحتياج او السفه وهما
 متعيان عنه انتهى ثم من غرائب الاتفاق ان الفاضل الشيرازي مع اشعرية قد
 وافق المعتزلة في هذه المسألة وذهب الى كون افعالهم معللة بالانواع هذه عبارة
 في خواشي المحاكمات فالاضافات ان فعله ان كان معللا بغيره يحصل الموح ودفع

الذم والالكان سبها ولهذا كان لمعتزلة القائلون بحسن وابق لعقل اثبتوا القلة
فأنة وغرضنا منته ثم اقول كيف لا يقول الحكماء بحسن وابق لعقلين وقد بنى شطر
فلسفتهم وهو الحكمة العملية باقيا من تهذيب الاخلاق وسياسة المنزل وسياسة
المدن عليه كما لا يخفى على من نظر في كتاب الطهارة للحكيم العظيم علي بن مسكويه
رحمة الله وكتاب ابراهيل المدينة الفاضلة للحكيم اللاتاني المعلم الثاني وغيره وسب
اشار الحكيم الاجل الطوسي في نقد المحصل بعد ما ذكر كلام المحصل من ان بحسن وابق
قد يراو بها علامة لطبع وناظرية وكون الشيء صنعة كمال ونقصان وبها بهذين المعنيين
عقليان وقد يراو به كون الفعل موجبا للشواب والعقاب المذم والذم وهذا المعنى شرعي
عندنا خلافا للمعتزلة هذه عبارة نقده المعتزلة لا يخالفون فيما ذكره انما الخلاف في
في معنى بحسن وابق بوجه آخر وهو ان كون الافعال موجبا للمدح او الذم عقلي كرمعي
ولمعتزلة يدعون ان الحكم يكون للعدل والصدق حسنا ويكون للنظم والكذب قبيحا بهذا
المعنى ضروري ولهذا كان لمعتزلة بالبشرائع وغيرهم جميعا معتزلة في ذلك مستفتين
عليه انكره اهل السنة وقالت الفلاسفة ان الحكم بذلك يقتضي العقل للعامل فان الاعمال
لا تنظم الا بعد الاعتراف وليس في الوضوح عند العقل النظري كما حكم بان العقل عظيم من الخرافة
انتهى وانما نقلنا هذا الكلام هكذا وان كان الغرض من قول الفلاسفة فقط ليكون ان
على بصيرة في نفس المسألة فانهم ولما استراح العلم من وقاع الشكوك على كلام
الرئيس فحان لنا ان نضرب قبماني طرد الاوهام عن كلام صدر فلاسفة الاسلام

فأعلم انه قال في عماد الاسلام واما ما قال بعض المتفلسفين في اول كلامه المستقول
 منه فالواجب تعريف الاشياء والاحل وذواتها من حيث ذواتها بل لاجل انها صدرت
 عن ذاتها في غير محصل المعنى لان الارادة لا تكون الا قبل الفعل فانها داعية الى
 الفعل بوجوبه فكيف يكون الارادة معللة بصدد فعل الموحى عنها انتهى القول
 المحجبه لم يفرق بين ارادة الواجب والارادة الحيوانية وقد فصله صدر المتألمين
 في شرح الهداية الاثرية في فصل ان واجب الوجود مريد للاشياء وجودا وقال في
 كتاب المبدأ والمعاد والارادة فيما شوق متأكد يحصل عقيب داع هو تصور الشيء الملازم
 تصور عليها او عليها او تحيلها موجب لتحريك الاعضاء الا ليست لاجل تحصيل ذلك
 الشيء في الواجب لبرارته عن الكثرة والنقص وكونه تاما وفوق التمام يكون عين الداع
 وهو نفس علمه الذي هو عين ذاته بنظام التحير في نفس الامر المقصود انتهى قالارادة
 التي هو متسل لفعل انها هو الارادة الزائدة الحيوانية فيحس الارادة الواجبية التي
 هي عين ذاته تعالى عليها لا يكون الامغالطيا فلا تغفل قال واما قوله قد كمال الداع
 هو غاية الايجاد وهو قد يكون نفس العاقل آه وهو باطل كما عرفت في المقدمة الثالثة
 انتهى اقول وقد سبقنا ما في المقدمة الثالثة من التنبيهات على الزلات فقد ذكرنا
 قوله كل ما يكون سببا اولاه مقدوح باعرفت من عدم صلاحية الشيء لكونه عامته
 لنفسه اقول قد مر فيه فلا نعیده قال قوله اذا الغايات كسائر الاسباب في هذا ما يتم له كما
 الغايات باسرها مستندة الى الباري ثم لم لا يجوز ان يكون بعض الغايات من افعال

العباد من آثار بعض الاشياء الاخر ونحو ذلك غير مستندة الى الباري تم وهذا كجلوس
 الملك على السرير من غارة مصنعة النجار للسرير والحال ان جلوس الملك على السرير
 من فعل النجار وهكذا الوازم الماهيات والوجودات للاشياء فانها ليست لها فيجوز ان
 تخلعها الله لاجل تلك الوازم بلا محذور سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون بعض الافعال
 مقصودة بالذات ويكون هذه غائبة لبعض الافعال الاخر الا ترى ان غارة الحركة ملاقات
 الحبيب مثلا وغارة ملاقات الحبيب هي سرور القلب وسرور القلب مقصودة بالذات
 فعل وغارة معا وهذا ما اعترف به المتكلم ايضا انتهى اقول فيسهل ان لا يفرق بين
 الغارة الذاتية والغايات العرضية وقد كان مشروحا في كلام صدق المتألمين الذي نقله
 من قلمه فيما قبل من قوله قلت الواجب وان لم يكن في فعله غارة غير ذاته اه وبمر
 لو تدبر واجتهد في فهم تمام كلامه من قوله هذا اذا الغايات كسائر الغايات مستندة
 اليه على قوله كما انه فاعل لها لكفاه ودقاه من الاتهام في هذه الوسوس التي لا تأمل
 تحته قطعا هيهايات انوار الهداية كانت لامعة مشرقة من كلام الصدق البدر ولكن يوسوس
 الاعتراضات عليه فالبته مديدة وعيون العنا وحديدة فاين الانصاف والتمحي عن
 الاعتساف والى الله المشكى وليس الربحى قال قوله فلما كان جعل علمه نظاما خيرا
 الذي هو عين ذاته ان كان مراده ان الواجب لما كان عليهما حكما يجب ان يصدر
 عنه جميع ما هو صالح عند الله سبحانه علمه الازلى الذي هو عين ذاته وهذا الوجوب قد
 عرفناه لا ينافي الاختيار فهذا ليس مبصرتا فان مرادنا من كون افعالنا تعالى معللة

بالغايات والمصاح كما فت انها هو ان صدور الافعال لاجل افعال النفع الى الغير من
 الواجب واجب بالنظر الى الحكمة والعلم والاستغناء او راجح وان كان مرادوه ان علمه
 الذي هو عين ذاته فانه لصدور الفعل عنه فقد عرفت ان ذات الفاعل لا يصلح لان
 يكون فاعله لفعل نفسه انتهى اقول في بيان هذا الفاعل لية فمصر على حسب الشق
 الاول في قوله انه لا ياتي الاختيار لئلا يظهر تجاوزه عن الحق والحقيقة ولكنه تارة
 عنه وانحدر في غلطة الاول من ان صدور الافعال عنه لاجل افعال النفع الى
 الغير وقد كشفنا ما فيه من الايرادات والاشكالات والمحاللات فتذكر وكذا الشق الثاني
 يلوح عليه شراق الحق كما قد شرناه فيما قبل قلنا ان الاستحاش من كون ذات
 الفاعل فاعله لفعل نفسه دليل على عدم بقائه بالذات القابلية للحكمة قال قوله كعب
 ولم يعجز به ان لا ضرورة على ان الفاعل يجب ان يكون غير الفاعل اقول كون الشيء فاعله
 لفعل نفسه اذا حمل على سبيل الحقيقة غير مفهوم المعنى كما عرفت فلا بد عليه ان لا يبين
 بيان معناه حتى ينظر في صحته وبطلانه انتهى اقول قد فرغنا الجهد والجهد في تفهيم معاني
 الغاية واطلاقاتها ومباحثها فان لم يفهم تلك المعاني والمطالب اذ سلك سبيل
 المكابرات فما علينا الا البلاغ قال قوله فانك لو فرضت الغاية امرافا بما بذاته
 آه لا قسم عليك ايها العاقل بالشيء العظيم بل تعرف تلك العبارة معنى محصلا وهل
 هذا الا من قبيل ان يقال انك لو فرضت البياض امرافا بما بذاته وكان ذلك البياض
 مصدرا ثارا لسواد اغير كان بياضا وسوادا معا اقول اقسام بالشيء ايها الفاعل مستعمل الاو

أنك تتجاني جنوب تعقلك من اتحاد الفاعل والغاية لعدم استيناسك بمقاييس علم
 ما بعد الطبيعية كما تنفر عنك فهمك من كون الحقيقة الواجبية وجودا وموجودا ومن
 المراتب لثلاثة للوجود وتميل لمراتب الصواعق على الوجه المشرع في شرح المفروض غيره
 وكانك لم تسمع لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة وليس لك شبهة فضلا عن حجة
 على كون تلك الاشياء والمعاني متباعدة في المصاديق على سبيل الكليية التي تك
 بالعرف العام وقد وهنت الشيخ الرئيس في التعليقات بلحق الدواني في الحاشية
 القديمة على شرح البحر الجدي ورسالة الزوراء وغيره ثم اعجب كيف لم تعقل
 ان مصدر اعطيم قد افرغ الوسخ في تفهيم اتحاد الفاعل والغاية مصداق في الواجب
 واوضحه بقوله فانك لو فرضت الغاية امرافا لما بذاته او وهو لا يستلزم تحقق جوهرية
 الغاية الزائدة ولا التزام استلزام احد الضدين للاخر فان الفاعل والغاية ليسا
 كذلك على سبيل الاطلاق كما لا يخفى وهل هذا الاقحام الا كما افادوا الرئيس في بعض
 رسائله من قوله فصل في بيان ارادة هذه الموجودات كلها صادرة عن ذاتة ومن
 مقتضى ذاتة فهي غير متنافية له ولانه يعيش ذاته فهذه الاشياء كلها مرادة لاجل ذات
 فكونها مرادة له ليس لاجل غرض بل لاجل ذاته لانها مقتضى ذاته فليس يريد هذه
 الموجودات لانها هي بل لاجل ذاته ولانها مقتضى ذاته مثلا لو كنت تشوق شيئا لكان
 جميع ما يصد عنه معشوقا لك لاجل ذلك الشيء ونحن انما نريد الشيء لاجل الشهوة او
 اللذة او غيرهما من الاشياء لاجل ذات الشيء المراد ولو كانت الشهوة واللذة او غيرهما

من الاشياء شاعرة بذاتها وكان مصدر الافعال ذاتها كانت مرادفة لتلك الاشياء
 لذاتها لانها صادرة عن ذاتها لنتيجه والتمثال في كلامهم غير قليل قال قوله
 الغائية عن الفعل وجوداً لا يخفى هذا تخصيص للقاعدة الكلية من غير دليل وبرهان
 في تخصيص القاعدة الكلية الواحدة بل ههنا قاعدتان كلتاهما احداهما للكائنات
 والاخرى للابداعيات كما يظهر للتمثال لفظين في عبارات صدر المتألمين والشيخ
 الرئيس وغيرهما فانهم وتبصر قال قوله قلت الواجب وان لم يكن في فعله فائده غير
 ذاته لا يخفى عليك ان التزام ان افعال الله غير معللة بالغايات وان هذا الاتفاق
 المشاهد والتدبير الممهد والآثار العجيبة والمنافع الحقيقية انما صدرت عن الواجب
 بحسب الاتفاق بدون ان يكون الله تعالى مراداً لمرتب تلك الآثار المنافع وهذا
 الاتفاق كما يصدر عن النار الضور الذي ينتفع به المستبره وكما يصدر البرودة من الماء
 ينتفع به المستبرد والرعي للعطشان نحو ذلك التزام بالاطيق بجماله الا قدس من عدم
 استحقاق المدح والشكر وعدم كون هذا الاتفاق وليلاً على كونه عليهما حكماً لغير
 ذلك الحال ان العقول السليمة يابى ذلك الانبياء والمرسل كافة وهم يوجبون خلاف
 ذلك اقول قسم بالله عليك ايها المتكلم كليل بل في عبارة صدر المتألمين بانطق
 يكون الواجب موجبا مسلوب الارادة والاختيار والعلم كالماء والنار في افعال بل
 كلامه مصرح بكون ذاته تعالى بنظام الخير مراداً قارفاً بافعالها بوجوه متعاليات عن تعصية
 الانواع والاستكمال انما وقع تمثيل الماء والنار صرف حفظ الكمال عدم العجز

يا متعلم الغيب ولا يفهم منه عاقل كون الواجب مجباً ناقصاً مثل هذا الاقتران او اغراء
 لصدره جليله الشيعة على الصدا يحكم وقد عقد بابا بالرواجت والاتفاق في كتابه هذا وغيره
 من تصانيفه الشريفة فهل كان جزاءه منه على هذا الاحسان ان يرميه بقول الاتفاق
 على انما وقع سوء الاتفاق لانه لم يفهم مسألة الاتفاق ومنه يظهر الجواب عن ايهام انكاره
 للمصاح والغايات المرتبة على وجود المحمولات كما لا يخفى على الناقد المتبصر قال ولذا
 ترى بعض المتأخرين من الحكماء لما تاملوا في هيئته الافلاك وعجائبها وعلم التمشيح
 ونحو ذلك رجعوا الى الحق وفازوا وتركوا الباطل وصابوا ووراثت في رسالة بعض
 الثقات انه قال اعلم ان ابن سينا لا يطلع على علم التمشيح ومنافع الادوية خالف الفلاسفة
 والاشاعر في التعليقات ولم يفت الغرض والعللة الغائية عن التبدل ففى رغبة الرغبة
 والشوق المرتب فيما على تعلم بالمصلحة والنفرة بالحاصلة من العلم بالمفسدة من مجموع
 المحتاجين الى تبيين تعالى عن ذلك علوا كبيرا اقول هذا الكلام من بعض الثقات
 يستحق عدم الشك عليه لان علم الهيئته وعلم منافع الاعضاء قد استفاد به شيخ الرئيس
 من قدام الحكماء على اعترافه ايضا في الشفاء والقانون وبعض سائله واما مسلك الحكماء
 المحققين في هذه المسألة التي نحن بصددها فقد عرفت مرارا فلا تغيبه وسياتي له مزيد
 توضيح ان شاء الله قال ما قول المتفلسف فلما ان الاجسام الطبيعية من المار والناروس
 والقمر انما يفعل فاعيلها من التبريد والتسخين والتشوير يحفظ كما لا يتأخر اقول تعالى اللهم
 عما يقول الظالمون علوا كبيرا ليس كشئ من شئ من الخلق من المخلوقات صد لا فعلا

على العلم بالمصلحة وهو الحق لان الرغبة المرتبة

الاضطرابية كالتحجيز والتبريد والتنوير من تلك المخلوقات يدل على كمال مجزأ و
 قصورها ناطق بلسان الكمال على الميسر القاهر فوقها فلو كانت افعال الله مثل
 افعال تلك المخلوقات لاقتضت سلطانا قاهرا فوفاة ايضا ولا سلم ان الماء
 والنار فعلان افعالا كخط كمالها فانها لا شعور لها اصلا بل الخالق القاهر القادر
 وجبها على ان يصدر عنها وانما تلك الافعال ايضا لو كان الله يفعل افعاله كماله
 كما مثال تلك المخلوقات كان افعاله تعالى معللة بالاغراض هو بعبارة الكمال فلم يكن
 غنيا ولا جوادا بل ناقصا على قياس ما قلتم واذا تضح لك يك لاح تصور الفلاسفة في هذا
 المسلك من يدرك قول اولادنا مخاطب صدر المتألمين بما يوجب به الهدى الكافين
 والمشركين في قوله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا هذه قطاعة قطيعة وسلافة
 شنيعة واسارة ادب اطالة غشم وغشب اذاعة شتم وعضب اشارة غيظ وعضب
 للانتصار والانتقام في حياية صدر فلاسفة الاسلام وفيه من بهجان لغتسنة مالا
 وثانيا قدم وجه الغلط في اعتراضه من لزوم الاضطراب في تمثيل التحجيز والتبريد ومثله
 فراجع لميسرنا ان الشعور غير ضروري في حفظ الكمالات من الطباع والقوى
 على انه قد اثبت لها شعورا ما ارجح الرئيس في الشفا والقانون والحكيم الاصل الطوسي
 في شرح الاشارات وصد المتألمين في غير واحد من تصانيفه وقد اضربنا عن ايراد
 اقوالهم وبراهينهم ههنا لقصد الاختصار ورايعا ان سلم كون افعالهم مخطئة كماله فلزوم
 لنقص غير مسلم لان كماله واهتمامه عين ذاته كما فصله صدر المتألمين في شرح الهداية

والمبدأ والمعاد وغيره فلا يلزم كون افعال تعالى معللة بالعرض الزائد المستلزم للنقص
والاستكمال اذن قد اوضح انه لا تصور من القلاسة الاجلار في هذه المسائل انما المقصود
والمقصود في افهام قصرت عن درك حقائقها او قلت عن الوصول الى اعماق
وقائمتها او تلاشت في نيران العقد والجود دون البلوغ الى شواهدها تسليها
وتحديدهم ان في اشار الرذ على الاشاعة قد ظهرت من مسامحات عديدة نبهنا
عليها في الحواشي الكتابية تذكيرها انمودجا منها مثلا انه قال مطلوب الاشاعة هو
القائمة عن فعل مطلقا كما يدل عليه اكثر او لستم وتصريح علماءهم انهم قلتم في الحواشي
الكتابية، اينجا عبارة شرح مقاصد علامه تفنانيا في زرافهميد يا زبيره يا زبيره انديده
شمره باطلاق قائل شده است وليس كذلك الا ترى الى عبارة ذهاب الاشاعة
الى ان افعال الله تعالى ليست معللة بالاعراض لعظيم من بعض اولية عموم سلب
الزوم لثبتي بمعنى انه يمنع ان يكون شيء من افعال معللا بالعرض ومن بعضها سلب
العموم وثبتي اللزوم بمعنى ان ذلك ليس بلازم في كل فعل اذ لا يربك راعلي في ذكر
فرموده فافهم وقال ايض بعد ذكر دليل الاشاعة على مسكلم من انه لو كان البارئ معللا
لعرض بكان ناقصا في ذاته مستكلا تجليل ذلك العرض لانه لا بد في العرض من
ان يكون وجوده اذ صلح للفاعل من عدمه وهو معنى الكمال اقول قد عرفت فيما سبق
تضعيف هذا الدليل وذا ترى المنجافين ضعفوه ايضا قال شارح المعاصم
مورد اعلى هذا الدليل مجيبا عنه لا يقال لعل العرض يعود الى الغير فالتيم الملازمة

لأننا نقول حصول ذلك الغرض للغير لا بد أن يكون صلح للفاعل من عدمه إلا
لم يصلح غرضاً لفعله ضرورة يجب يعود والالزام وضرورة يمنع الضرورة بل يكفي مجرد كونه
صلح للغير انتهى قلت في الحاشية الكتابية فيه ان التصحيحات ليس من الاشاعة
بل من المعتزلة وانا وقع للاشتباه من عبارة شرح المقاصد فانه قال بعد ذكر
جواب الاشاعة وورد ففهم ان الرد من شارح المقاصد وليس كذلك كما لا يخفى
على من مارس فهم العبارات والاشارات في تلك الفنون فافهم ثم انه ذكر دليل
المعتزلة على ندمهم من لزوم لعبث لو لم يكن افعالهم معللة بالاشاعة
وجواب الاشاعة بانه ان ارادوا بالعبث عدم كون العبث معللاً بالاشاعة فهو اول
السؤال واجاب عنه بان مرادنا من العبث هو اللعب فانه بمعنى اللغو للعبث كما
يظهر بالرجوع الى الصحاح والقاموس قلت في الحاشية الكتابية هذا الجواب
عملاً محضاً له اصلاً اما اولاً فالعبث لما كان هو اللعب لغة فتبدل لفظ بلفظ آخر مع
اتحاد المعنى وعدم موقع التعريف للفظي عملاً فائدة له في مقام اجواب كما لا يخفى
على اولى الالباب ثانياً ان تشبث باللفظة في مثل هذا المقام غير لائق ببيان
الاذكياء الاعلام وثالثاً انه خرج فيسب عن قانون المناظرة لان المورد سؤال
كما يظهر من كلام شارح المواقف فانه بنى الاعتراض على شقين بانه ان اردتم
بالعبث ما لا غرض فيه فلا بد من تصويره ثم من تقريره ثم من الدلالة على امتناعه
على الله ورجح نقول فان سلمت ان ابيت يكون مقابلة السؤال بالسؤال هو كما ترى

در ابعاده تعاقب ان يقول ما المراد للعبث ان يرجع الى اللغة فيقول ضد العبث فيقول
 ما يجد فاجواب ضد النزل فيج لا يقول الكلام الى طائل اصلا الى ان قلنا في آخره
 فجميع هذا الطويل مما لا نفع فيه الا للعب بالقرطاس لعبث بالسواد والله اعلم بما
 اللغمة الثالثة في الاشارة الى مذهب الاشاعرة وما يرو عليه فحسرت
 الاشاعرة مع شدة عنادهم بالفلسفة وما دسيم في الرد عليهم انهم وهو الحكماء في
 تعطيل افعال سبحانه بالاعراض ذرعموا القرآن من قوله تعالى لا يسئل عما يفعل
 ناطقا على مذهبهم ولا يزيد محصل استدلالهم على ما مر من حجة الفلاسفة عليه لكن يرو
 عليه وجود الدليل ان ادعاء هذه الموافقة مما لا محصل له على اصولهم لقولهم بزيادة اوصاف
 الحقيقية على الذات الواجبة فذلك الغرض ان كان زائدا على ذاته الذي هو مستقنا
 لزوم لنقص والاستكمال ليرجع لا محالة الى بعض تلك الصفات الزائدة ليستلزم
 للاستكمال بها اولم يكن الواجب تصفها بما في مرتبة الابدان وان لم يكن زائدا بل يكون
 عينه كما هو مسلك الحكماء فيقول بزيادة الصفات فوجب ان يعتقدوا بعينيتها
 كما حكما هفت فمن العجائب ان المعتزلة القائله بعينية الصفات عليه ثم ذهبوا الى
 تعطيل افعالهم بالاعراض وان كان الغرض راجعا الى الغير على قولهم ولكنه يستلزم
 الى ذاته ويستكمالها كما سبق والاشاعرة الجازمية بزيادة الصفات على ذاته حيث انه
 اختاروا عدم تعطيل افعالهم بالاعراض وكلاهما حادان عن التحقيق وعادلان عن
 التدقيق فانهم يذاتهم عليك ان تستنبط وجوه مخالفتهم للحكماء في مثل هذا المقام من

كلام صدق المتألمين في شرح الهدية المنقول فيما سبق من قوله البحث الثالث ان من المعطلة
 قوما جعلوا فعل الله خاليا عن الحكمة والمصلحة في الثاني ان الاشاعة اذا جعلوا ارادة
 زائدة على ذاته على ما في شرح المواقف المقاصد البهري فخلا معنى لكون الغرض في
 افعال عين ذاته نعم كما هو مسلك الحكماء اذا الغرض من الفعل والداعي هو الذي اذا
 تاكد بصير ارادة زائدة بسببها كما تقر في محل فكيف يكون الارادة زائدة والغرض
 عين ذاته بل سلطان الثالث ان نفي حسن والقيح لعقلين من الاشاعة يستلزم
 مخالفتهم ومضادتهم للحكام ولذلك يلزمون محالات كثيرة عقلية سبق طرف منها
 ولقد اشجع لنقض الابرام وان سبغ تحقيق المرام سلطان الحكماء والمكلمين بتفسير الطوسي
 في نقد المحصل باوجز عبارة وبلغ اشارة للاساس نقل كلامه تمامه ههنا مع لفظ المحصل
 تيمنا لما فاداة وتكميلا للافاضات قال العلامة الرازي في المحصل لا يجوز ان يفعل بشر
 شيئا لغرض خلافا للمعتزلة ولاكثر الفقهاء وان كل من كان كذلك كان مستكبرا بل
 ذلك الشئ والمستكمل بغيره ناقص لذاته ولان كل غرض يفرض فهو من الممكنات فيكون
 قادرا على ايجاده ابتداء فيكون توسيط ذلك لفعل عبثا لا يقال لا يمكن تحصيله الا بتلك
 الوساطة لانا نقول الذي يصلح ان يكون غرضا ليس الا ايجاد اللذة الى العبد هو مقدر
 الله من غير شئ من الوسائط واجتمعت المعتزلة بان يفعل لا الغرض فهو عبث وعبث على
 الحكيم غيبه جاز قلنا ان اردت بالعبث النحائي عن الغرض فهذا استدلال باشي على
 نفسه وان اردت بغيره فبينه قال في نقد المحصل قول المعتزلة يقولون فعل الحكيم لا يتخلو

غرض هو الداعي الى ذلك لفعل ^{اللازم} المترجح من غير مرجح والفقهاء يقولون الحكم
 بالعصا من اناور من الشارع ليرجوا الناس عن اكل نبتها هو الغرض منه ثم ان ^{البيوت}
 فرعوا على ذلك الاذن والمنع فيما لم يصرح الشارع حكمه فيه على وجه يوافق الغرض ^{بعض}
 الغائين بالانغراض يقولون المراد من الغرض سوق الاشياء الناقصة الى كمالها
 فمن الكلمات ما لا يحصل الا بذلك السوق كما ان الحكم لا يمكن اتصاله من مكان الى
 مكان الا بتحركه وهو الغرض من تحريكه فيحصل بعض الانغراض من غير توسط الافعال
 الخاصة بها محال والمحال غير مقدور عليه وقوله الصالح لكونه غرضا ليس الا الاتصال ^{للذرة}
 الى العبد هو مقدور من غير واسطة ليس بحكم كلي فان لذة احد اخره لكسب ومن غير ^{الكسب}
 ليس بمقدور ولا عبث هو لفعل الخالصة عن الغرض مطلقا بل بحسبان يراو فيه بشرط
 ان يكون من شان ذلك لفعل ان يصدر عن فاعله المختار لغرض اما قوله الفاعل لغرض
 متكلم بالغرض اخذه من الحكايا واستعمل في غير موضعه فانهم لا يقولون سوق الاشياء
 الى كمالها والابطل علم منافع الاعضاء وقواعد العلوم الحكيمية من لطبيات وعلم الهيئة
 وغيره ومقطت لعلل الغائية باسرها من الاعتبار بل يقولون فاضلة الموجودات عن
 سببها يكون على الكمال ما يمكن لا بان نخلق ناقصا ثم يكمله بقصد شان بل خلقه مساقا الى
 كماله لا باستيفان تدبير ويعنون بالغرض استيفان ذلك التدبير في الاكمال بالقصد
 الثاني اما اهل السنة فيقولون انه تم فعال لما يريد ليس من شان فعله ان يوصف بحسن
 وبقبح فكثير من الناقصين ليس هم قبل اشكالهم وكثير من المتحررين بحكمهم الى غير غايات

حرركاتهم ولا يسئل في افعالهم وكيف انتهى كلامه قول فقد ظهر منه ان الاشاعرة وان
 استفادوا حججهم هذه في تلك المسألة من الحكماء رواد دعواهم فحتم فيها الا انهم قد تباعدوا
 عنهم في الحقيقة والمعنى بمرحل لا يحصى فان الحكماء قالوا يسوق الاشياء الى كمالها وهو
 المراد والمعنى من اسمه بالمطلب جعل الاشياء طابقت كمالها سائقة الى غاياتها
 على ترتيباتها فترتب العوائد والفوائد على المجموعات لازم ذاتي لا يعلل بالجهل المتأخر
 ولكنه تعبر بالعائنة الآخرة لها فهو طابقتا به بعض شعوتها اذ لو لم يجعلها كذلك لما
 كانت طابقتا لغاياتها قطعاً وهو مطلوب بجهة اخرى كما انه فاعل وغاية واول وآخر
 بحيثين كما مر وبالجمله انهم ذهبوا الى ترتيب الغايات على المجموعات طراً واعترفوا بسلاسل
 الاسباب والمسببات قطعاً وعليه معنى كثير من علومهم الشريفة فاستحالوا عدم ترتيب
 الغايات على افعالهم سجارة حذراً عن لزوم لعيبه وان نقوا الغاية عن ذاته لما مر
 فندمهم انه لا غاية في صنعه وفعله وراوداته لان فعله بلا غاية مطلقاً بخلاف
 الاشاعرة فانهم خالفوه في وجود سلاسل الاسباب والمسببات وترتيب الغايات
 على افعالهم تعالى على سبيل الاطلاق لانه ان قالوا انه لا غاية مطلقاً في افعال العباد
 ايضاً الا ترى لى كلام امام الاشاعرة في تفسير الكبير في خامس استدلاله على هذه المسألة
 ان جميع الكمالات من الخير والشر والكفر والايمان والطاقة والعصيان تقع بقدر الله
 واراوته وذلك بمطل القول بالعرض لانه يستحيل ان يكون لشخص يرجع الى العبد
 في خلق الكفر فيه وتعذيبه عليه ابد الاباد انتهى فهل من عاقل متعصب بحسب هذا المسلك

موافقا للحكام فانهم ذهبوا الى ان افعال العباد صادرة بقدرتهم واختيارهم على ما
 شرح المقاصد غيره وان كثيرا من الغايات مترتبة عليها في هذه الدار والدار الآخرة وفي
 النشأة القارة الآخرة على ما ينطق عليه حكمتهم العملية وفن المعاد من فلسفتهم كيف وانهم
 استيقنوا بحسن القبح لتعليق اولادهم فرموا عليه الكثير من امثال تلك المسائل والحقائق
 بخلافهم ولقد بالغت المشاعرة في انكار ردو ابطال الاسباب المسببات الى ان قالوا
 ليس في النار والماء والشمس قوة الاحراق والتبريد والتثوير وانما يترتب عليها هذه
 الآثار بحسب العادة الالهية بخلقها في الاجسام مقارنا لوضعها كما صرح به في التفسير الكبير
 وشرح المقاصد شرح المواضع وغيره فضلا عن ترتيب الغايات عليها فهل لهذه العقائد
 ربط بالحكمة حاشا وكلا وسنقر بك زيادة البيان فيه ان شاء الله فلا تنسى

واما المتك بالآية المذكورة فقد حاولوا بها رتم كثيرا من شعبهم وصعد عنهم منها انهم
 قالوا بمعنى اللبية الغائية والداعي وجواز الترجيح من غير مرجح فاذا سئل عنهم ما اخصر
 لاحداث العالم في وقت مخصوص دون سائر الاوقات مع تشابهها والمسرح
 للامساك في اوقات غير متناهية كما هو ندرتهم من تعطيل الافاضة في وقت مع
 كونه علة تامه غير محتاج الى شرط او آلة او معاون او حالة منتظرة وباجلها ما يتم به فعلية
 قالوا لا سيل عما يفعل الترموا القدرة الجرافيه ومنها انهم حيث قالوا بالتحسين والتفصيل
 الشريين دون العقليين قالوا في العداوة اللزومية بين الاعمال الحسنه ودخول الجنة
 وبين الاعمال القبيحة ودخول النار بحيث جوزوا ان يدخل الله السعيد في النار خالد

والشيء في الجنة ابدأ فاذا قيل عليهم ان هذا ظلم صرح قالوا لا يسئل عما يفعل ومنها انهم
 قالوا معنى اللمية الفاعلية بين الاشياء وانكروا السببية والمسببية وذهبوا الى
 ترتيب المعلولات على العللات بحيث جرى عادة اللد من دون ايجاب وجوب
 وان ترتيب النتيجة على المقدمتين هكذا فاذا قيل لزم عليهم انه لا اعطاء وجب على
 اليقينيات ولم يكن مجال للنظر ولسنكر اذ لا نؤمن من ترتيب نقض النتيجة او صدقها
 او مخالفتها على المقدمتين مثلاً لا نؤمن عند حصول علمين لنا هما ان الانسان
 حيوان وكل حيوان حساس ان يترتب عليهما فالانسان بما قبل لا يحصل من
 الشكل الاول اسديهي الانتاج شئ بان يخالف الله عادة وهل هذا الا الهرج
 والهرج قالوا لا يسئل عما يفعل ومهنا ان امام الاشاعرة العلامة الرازي لما ضعف
 عن عمدة اجوبة شبهات منكري التكليف في المجلد السادس من التفسير الكبير من
 لزوم التكليف بما لا يطاق التزم هذا المجال واستند بهذه الآية هذه عبارة ان
 مدار كلامهم في هذه شبهات على حرف واحد وهو ان التكليف كلها تكليف
 بما لا يطاق فلا يجوز من حكيم ان يوجبها على العباد فيرجع هذه شبهات حاصلها
 انه يقال لانه لم تكلف عبادك الا انما يسئنا انه لا يسئل عما يفعل فظهر بهذا ان قوله
 لا يسئل عما يفعل كالاصل والقاعدة لقوله فهم يسئلون فتأمل هذه العبارة لتفت على
 طرف من اسرار القرآن انتهى فانظر الى تعصبات الناس كيف يذمبت بهم العقائد
 الى الافتخار بما لا رار العاشية والمجالات الوهية ويجعلون القرآن الحكيم ما وليها